

المشهد السياسي

سجلات حادّة وأزمة النفايات تتمدّد الحكومة تفرّ تدابير وزارة العدل لـ «مكافحة الفساد»

علمه وقع السجلات الصنيغة، أقرّت الحكومة التدابير التي اصنرحتها وزارة العدل لمكافحة الفساد. من دون المرور بعهيئة التشريع والقضايا. التباين في الحكومة توسع إلى الموقوف من ألمانيا وانتقاد الوزراء للحكومة في العلن. اما ازمة النفايات فيباينة وتتمدّد من المنت وكسروا إلى عاليه والشوف

جولات عاصفة من النقاشات الحادّة شهدت جلسة الحكومة، أمس، بدأت بسجّال قاس بين رئيس الحكومة حسان دياب ووزير الأشغال ميشال نجار، على خلفيّة التصريحات التي أدلى بها الأخير من مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس التي «استفترت» قبل يومين لـ«الدفاع عن مواقع الطائفة»، ومن دون أن يستمعه، بدأ دياب حديثه عن «تصرّحات طائفية نשמعها في البلد»، قائلًا إن «ظلّم ذوي القربى أشد مرارة على المرء من وقع الحسام...»، معتبرًا عن استيائه الكبير من الهجوم على الحكومة عبر وزراء من داخلها. لكن نجار لم

دياب: تحرك وزارة الخارجية بموضوع ألمانيا كافٍ

يلتزم الصمت، بل أكد على موقفه وكوره قائلًا إن «الحكومة تريد أن تصرّ تعيينات تفكر إلى الشفافية، ونحن كلنا نعرف أي أسماء تريبون تعيينينها»، وخلال النقاش، احدثم الجوّ وعلت الأصوات قبل أن يتدخل الرئيس ميشال عون طالبًا استكمال النقاش بهدوء. وبحسب مصادر وزارة، فإنّ وزيرة الدفاع زينة عكر حاولت الدخول على الخط ودعم الرئيس ميشال عون طالبًا استكمال النقاش بهدوء. وبحسب مصادر وزارة، فإنّ وزيرة الدفاع زينة عكر حاولت الدخول على الخط ودعم وزير الخارجية «كاف»، وقال عون «أنا سبق أن تحدّثنا مع الألمان لبعض الوقت، ثم عادا ليحاول حب الله التخفيف من الاحتقان. بالقول إن «نجار من حقّه أن يُعبّر عن موقفه»، وكان لوزيرة العدل نيا بعين الموقف ذاته، لكن دياب اعتبر إن «أهم شيء في

تقرير

كلفة صندوق النقد: رأس الحكومة؟

يعيش لبنان عصر صندوق النقد الدولي في انتظار ماسيقرّزه. لكن الخبرة تكفّت في دخوله لبنان كي يكون عنصرامرأضياً للظام المالي، حيث تتخطّه قدرته وأهدافه ما اراده لبنان من خطّه الاقتصادية

هيام القصيبي

لا يتخننر سياسيون وخبراء اقتصاديون رد صندوق النقد الدولي على الطلب اللبناني، بالمعنى الحقيقي للكلمة. الانتظار يكمن في



عكر صمدت نجار بالدفاع عن موقفه وعمّت هذا الأجواء، بين رئيس الحكومة ووزير الأشغال (هيلم الموسوي)

من القوى الأسمنية «التشدّد في تنفيذ الإجراءات والقرارات المتخذة»، وكلف وزارة الاتصالات «نقل إدارة شركتي الخليوي من إدارة شركتي (زين) وأوراسكوم) إلى إدارة وزارة الاتصالات، مع الاحتفاظ بالكيبانات القانونية لشركتي (MIC1) و (MIC2) من رئيس الجمهورية أو الحكومة، لكن وزير الخارجية ناصف حكي أشار إلى استعدائه السفير الألماني في بيروت جورج بيرغلن وأبلغه أنّ «حزب الله هو حزب لبناني ممثل في الحكومة ومجلس النواب ويمثل شريحة واسعة من اللبنانيين». وكثر حسب الله ضرورة أنّ تعلن الحكومة موقفاً، فيما اعتبر دياب إن تصرف وزير الخارجية «كاف»، وقال عون خلال مهلة ثلاثة أشهر، ثم إطلاق المناقصة الثالثة الجديدة من الدول أجل التعاقد على إدارة وشغليل شبكتي الخليوي بالتنسيق مع إدارة المناقصات.

وقرر مجلس الوزراء التمديد لشركة



عكر صمدت نجار بالدفاع عن موقفه وعمّت هذا الأجواء، بين رئيس الحكومة ووزير الأشغال (هيلم الموسوي)

«لبنان بوست» مدة أقصاها 31 كانون الأول 2020، وإعداد دفتر شروط لإجراء مزادّة علنية، على أن يتمّ تقصير المهلة الزمنية إذا جرت المزايدة في وقت يسبق المهلة المحددة. كذلك وافق المجلس على «عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمشروع الاستراتيجيّة الوطنية لمكافحة الفساد». وقرّر «تأليف لجنة متخصصة تتولى إجراء مسح شامل لشروات الأشخاص الذين شغلوا أو يشغلون مناصب دستورية أو قضائية أو إدارية أو عسكرية مع وينواجههم واولادهم القاصرين، وفقا لألية ومعايير وأسس تحددها اللجنة».

طابق جديد» فوق جبك النفايات

وناقش السوّزراء جزءًا من خطة النفايات، مع عودة مشاهد تلال

«ضرورة اعتماد التوازن في المطامر». وطلب وزير البيّئة من وزارة المالية تحرير أموال البلديات، بعدما نفذت وزارة الداخلية دورها في الموضوع ووقع الوزير محمد فهمي على القرار منذ 10 أيام، ولم تقم المالية بعد بتحويل أموال البلديات إلى مصرف لبنان، الأمر الذي سيتسبب بمشكلة إضافية مماثلة لأزمة المئنت الشمالي. تلوح أزمة أخرى في الأفق مع طلب مجلس الوزراء من اتحدات الشوف وعاليه تحديد موقع مطمر يخدم المنطقتين وجزءًا من قضاء عبدا والى جانب مطمرَي الجديدة وكوستا برافا ضمن مهلة شهرين. وبحسب المتوقع، ستعلو «الصرخات» في الأيام القليلة المقبلة، وخصوصاً أنّ هذه المناطق تعتبر أنها أت قسطها تجاه نفايات بيروت فعندما طرحت إقامة مطمر لنفايات الشوف وعاليه منذ سنة، وفق خطة وزير البيّئة السابق فادي جريساني بإنشاء 24 مطمرًا في كل لبنان، اعترض الحزب الاشتراكي يومها على الأمر بشراسة. ثم اتّخذ النقاش سريعاً منحى طائفيًا، إذ لخصّت الخطة التي وافق عليها مجلس الوزراء، آنذاك، أنّ يكون مكان هذا المطمر في الناعمة أو ضيف المغارة، علما بأنّ نفايات الشوف وعاليه اليوم تنقل إلى مطمر الكوستا برافا، بالإضافة إلى

نفايات الضاحية والشويفات وجزء من بيروت، واليوم شارف المطمر على بلوغ كامل قدرته الاستيعابية. وكان قد سبق لرئيس اتحاد بلديات الضاحية محمد صرغام، أن حذّر من الأمر قبل عام وأعلن توفّف المطمر عن استقبال النفايات، ليعود عن قراره ووافق الحكومة الماضية فرصة الجمع والخس جزئيًا لعدم تقاضيتها اموالها. واستنغار الجميع لمعالجة المشكلة عند حدوثها، جعل الحل بتكديس النفايات الجديدة فوق جبل لبنان بأكمله مطمرًا للنفايات، في حال عدم اعتماد الفرز والتسيبج كوسيلة رئيسية لمعالجة النفايات. وما يحصل في مطمرات الجديدة حالياً أبرز مثال على ذلك، إذ سيتمّ رفعه مرة جديدة، وصولًا إلى اعتماد الخطة الأساسية المملّحة ميسبقا قطار إن الخطة تركّز على أمرين أساسيين: «اللامركزية، والتعاون ما بين البلديات والمجتمع المدني لبدء عملية الفرز والتسيبج»، مشيرًا إلى (الأخبار)

وقيف، قاصوهم

«نعم. أمل مدللّي تتبّنى تماماً الموقف الأميركي في شأن العمل على تغيير تفويض «اليونيفيل» وقواعد عملها في لبنان». هذا ما أكّدته مصادر دبلوماسية لبنانية رفيعة المستوى في بيروت لهـ«الأخبار» حول ما أثير عن الموقف للملتس مندوبة لبنان لدى الأمم المتحدة في المداولات الجارية في المنظمة الدولية عشيّة التجديد للقات العاملة في لبنان نهاية الشهر الجاري. مصادر أوضحت أنّ التعديلات التي يعمل عليها الأميركيون «تطال خفض موازنة اليونيفيل وتقليص عييدها وإعادة النظر بالتفويض الممنوح لها عبر توسيع مهامها بما يسمح لها بالدخول إلى الملكيات الخاصة... أي باختصار كشف ظهر المقاومة».

وبحسب مصادر دبلوماسية في نيويورك، فإن مدللّي «شاركت في مشاورات أميركية - سعودية - ألمانية من أجل اقتراح قرار بإدراج حزب الله على قائمة الأمم المتحدة للارهاب»، مشيرة إلى أنّ اقتراحًا كهذا «من الصعب جدًا أن يمرّ في وجود الفيتو الروسي والصيني، وهو ما يدركه من يعدّون له. لذلك، فإن التوجّه الآن ينصبّ على محاولة إدخال تعديل على ولاية اليونيفيل وقواعد عملها، في ظل شبه الغيبوبة التي تعاني منها الحكومة اللبنانية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا، ما يعطي المندوبية هامشًا كبيرًا من الحركة في تعديل فقرات من قرار التجديد لليونيفيل».

وبعد جلسة مغلقة عقدها مجلس الأمن بواسطة الفيديو، أول من أمس، لمناقشة أحدث تقرير للأمن العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش حول تنفيذ القرار 1701، واستمع خلالها إلى إحاطة من المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيتش، حضّت واشنطن أعضاء المجلس على إعادة النظر في التفويض الممنوح لـ «اليونيفيل» بغية السماح لها بتنفيذ المهام الموكّلة إليها. وتكثبت المندوبية الأميركية لدى الأمم المتحدة كيبي كرافنت، على «تويتّر»، أنّ «على مجلس الأمن أن يعمل لضمان أن تكون «اليونيفيل» قادرة على العمل كقوة فاعلة ومؤثّرة». إذ «لا يزال ممنوعًا على هذه القوة أنّ تنفّذ تفويضها»، كما أنّ «حزب الله تمكن من تسليح نفسه وتوسيع عملياته ما يعرض الشعب اللبناني للخطر». ورت أنّ على مجلس الأمن إسا أن يسعى إلى تغيير جاد لتمكين اليونيفيل، أو أن يعيد تنظيم العاملين لديها

وموارد بها يمكنها تحقيقها». وأشار غوتيريش في تقريره إلى أنّ «امتلاك أسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل انتهاكًا مستمرًا للقرار 1701». ودعا الحكومة اللبنانية إلى «اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 و1680 التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان». كما طالبها «بالترام سياسة النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان عبدا». ودعا «جميع الأطراف اللبنانية إلى الكفّ عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة». وشدّد على أنّ «حرية تنقل اليونيفيل في جميع أنحاء منطقة عملياتها في غاية الأهمية». فيما لفت كوبيتش أكثر من مرة، وبوضوح، إلى «التدرج الاسرائيلي من موضوع الانشقاق والأحداث التي

مصادر دبلوماسية لبنانية: مدللّي تتبّنى الموقف الأميركي في تغيير تفويض «اليونيفيل»

تجري على الخط الأزرق». ومعلوم أنّ تعديل ولاية اليونيفيل يحتاج إلى قرار جديد يبتناه مجلس الأمن الدولي، وتطلب الولايات المتحدة، منذ عهد باراك أوباما، استجابة لحطالب إسرائيل، بتطوير عمل هذه القوات وتوسيع صلاحياتها لتشمل تفقيش المنازل في الجنوب والدخول إلى أي مكان بشكل مفاجئ. إلّا أنها اصطلمت دائمًا برفض الدول الأخرى الأعضاء، لا سيما روسيا والصين، وفي كثير من الحالات بمعارضة فرنسا صاحبة المشاركة الأكبر في القوة الدولية، وكذلك دول تشارك في اليونيفيل، لخشيّتها من أنّ يغضب أي تعديل حزبّ الله مع ما الكلام عن إنكاسكات محتملة على العلاقة بين القوة الدولية والأهالي على الأرض.

المصادر الدبلوماسية اللبنانية أكّدت أنّ مندوبية لبنان لم تنسّق خطواتها الأخيرة مع وزير

قصة اليوم

مشاورات سفيرة لبنان في الأمم المتحدة حول التمديد لـ «اليونيفيل» «مخالفة» أم «تآمر على المقاومة»؟

الخارجية اللبناني أو مع أي موظف في الخارجية، مشيرة إلى ضرورة «القيام بأمر ما»، موضحة أنّ على الحكومة استدعاء مدللّي فورًا ومساءلتها بشأن مواقفها الأخيرة، مستغربة عدم إصدار الخارجية أي توضيح لما تقوم به السفارة في نيويورك. ولقّت المصادر إلى أنّ مندوبية لبنان ما يبدو تتصرف وفق أجندة خاصة، إذ أنّ أي طرف سياسي في لبنان، بما فيها الطرف الذي تحسب مدللّي عليه، لم يعبّر يوماً عن موافقته على تعديل تفويض عمل اليونيفيل». واستغربت عدم إبلاغ مدللّي وزارة الخارجية بطلب فرنسا، أثناء المداولات الأخيرة، من مجلس الأمن الاستعداد لمساعدة لبنان على الخروج من الأزمة الاقتصادية، «وهي عندما سُئلت عن الأمر أجابت بأنها اعتبرت الأمر غير مهم!».

في المقابل، ينقل دبلوماسيون عن مدللّي فيها أنّ تكون قد اتخذت أي مبادرة أو أعلنت أي موقف خارج الموقف الرسمي اللبناني، فيما قال دبلوماسيون آخرون لهـ«الأخبار» إنّ مخالفة مدللّي تكمن في كونه دخلت في المشاورات، من دون إبلاغ الخارجية بذلك، إلّا انها لم تتبّّن أي موقف بشأن ما يُقترح. ويستدل هؤلاء على كلامهم بالقول إنّ اقتراح تعديل مهمة اليونيفيل لا يزال يحتاج إلى وقت قبل وضعه على طاولة المفاوضات الجدية.

مدللّي عُيّن في منصبها قبل عامين خلفًا للسفير نواف سلام، وهي عملت سابقاً «مستشارة إعلامية» للرئيس سعد الحريري، وممثّلة له في واشنطن، فضلًا عن كونها قدّمت خدمات للدويان الملكي السعودي في العاصمة الأميركية، لجهة تسويق سياسة الرياض وتأمين تواصل مع شخصيات أميركية. ويؤخذ عليها قلة التنسيق مع الخارجية باستثناء، «أجنحة قريبة منها سياسياً». وتُفعل عن موظفي بعثة لبنان في مجلس الأمن أنها «كفّت أيدي جميع أعضاء البعثة عن متابعة أي ملف وحصرت كل الأمور السياسية والمالية وغيرها بها وحدها». كما يؤخذ عليها قلة انتاجيتها، «ففي عهد السفير سلام كانت البعثة ترسل الخارجية مرة شهرية على الأقل، ليتراجع عدد المراسلات في عهد مدللّي إلى نحو ست سنويًا. علماً أنّ لبنان موجود على جدول أعمال مجلس الأمن في أكثر من قرار، وهو يندرج ضمن المجموعة العربية وكثلة عدم الإحتراف، وتصدر قرارات سنوية في الجمعية العامة تعني لبنان وللبنانيين مباشرة وغير مباشرة».

لا يمكن صندوق النقد إلا ان يكون الأميركية

قدمت طلب الدعم. أمثلة سقوط الحكومات التي استعانت بصناديق النقد، لتحل محلها حكومات جديدة، لا تزال آتية، ومعها أمثلة عن الانقجار السياسي وحتى الأمني حيث تشتدت رغبات التطرف وتصبح أكثر فاعلية لحشد التأييد لها. وفي لبنان حيث التسابكات كثيرة، ورغم أنّ الكلام عن آفاق الحكومة الحالية كثيرة لأن لا يبدل منها، إلا أنّ يصحّ على الوضع قبل الصندوق هو غير ما بعده، فيما اتفاق الحكومة الحالية كثيرة لأن لا نفسه ونهاب الأمور إلى الثقلت أكثر ورفض الشارع له، مع ما يعنيه ذلك من تضيق وتشريعات وخصخصة قائمة على شبكات مصالح سياسية ومالية، أو تسقط نتيجة الانهيار وأخيرًا.

المالي السريع، ليس نتيجة عدم الاستعانة بالصندوق، إنّما نتيجة الضلّل في إدارة الأزمة المالية، وما يتعلّق منها تحديدا بإزمة المصارف ومصرف لبنان، ورغم مسارعة القوى السياسية إلى احتوائها، ومنهج حزب الله الذي عبّص النظر (في العلن) عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في مقابل تضعضد ضد المصارف كان يفترض أنّ تجاربه فيه كافة القوى السياسية، فإن الضغط المالي والافتتاح سعر الصرف على مرحلة لا يمكن التكهن بها لن يعفي الحكومة من مواجهة الأعباء الثقيل عليها شعبيًا وسياسياً، لكنها ستكون أمام استحقاق بقائها على قيد الحياة أو لا وأخيرًا.